اتحاد
المصارف
العربية



التحليل المالي لميزانيات العملاء

إعداد
فتحي قدورة

٨

إهـــــــداء ٢٠١٣

الاستاذ عبد الله فيصل بدوى
جمهورية مصر العربية

التحليل المالي لميزانيات العملاء



التحليل المالى لميزانيات العملاء

اعـــداد

فتحى حمّورة



تحليـــل الميزانيـــة قبـــل منح التسهيلات

مقـــــدمة :

عندما تتقدم شركه أو عميل بطلب الى البنك للحصول على تسهيلات مصرفيه لابد باديء ذي بدء من الحصول على معلومات اساسية موثوقة عن وضع تلك الشركة مثل ·

- طبيعه نشاط الشركه او المؤسسه .
- نوع الشركه (فرديه — مدنيه — توصيه — مساهمه) ومن هم مالكوها أو مجلس ادارتها .
- من يدير الشركه وما هي خبرتهم وسمعتهم وما مـــدي النجاح الذى حققوه .
- هل مضي على تاسيس الشركه مدة طويله وهل اوضاعها راسخه.
- هل يتم توزيع الارباح ام هل يحتفظ بها .

وعلى البنك أن يدرس ما يلى ·

- هل التسهيلات المطلوبه تتناسب مع حجم الشركة وامكانياتها ونشـــاطها .
- ما هو الغرض من التسهيلات المطلوبه .
- كيف ستؤثر التسهيلات (عند منحها) على وضع الشركة .
- كيف سيتم تسديد التسهيلات .
- ما هو الضمان الذى تقدمه الشركة مقابل التسهيلات . وهـــل للغير حقوق على الاملاك أو الاصول المقدمه كضمان تاتى فى مرتبة قبل مرتبه البنك . وما هى القيمة التى يحصل عليهاالبنك لو باع ذلك الضمان بيعا جبريا .

تلك هى بعض المعلومات الاساسية التى يجمعها قسم الاستعلامات عن الشركة بالاضافة الى معلومات اخرى يسجلها البنك على نموذج خاص للاستعلامات . وبما انه فى كثير من الحالات قد لا تتوافر ميزانية موثوقة للعميل فمن الضرورى ان يكون قسم الاستعلامات قويا مؤهلا للحصـــــول على معلومات موثوقة من مختلف المصادر . وأول هذه المصادر هو العميل نفسه سواء من مقابلته الشخصية عند تقدمه بالطلب او زيارته فى محله للاطلاع على اوضاع عمله والتثبت من موجوداته ونوعيتها . والمصادر الاخرى هى : ميزانيات العميل ، والبنوك التى يتعامل معها ، والبنك المركزى عن طريق لوائح مركزية المخاطر ، والسجل التجارى ، ودائنو العميل الذين يمدونه بالبضائع والمواد وغيرهم من التجار وارباب العمل فى ذات البلد .

وعلى قسم الاستعلامات ان يستمر فى تتبع أوضاع العميل بعد منحه التسهيلات واطلاع الادارة عليها وتسجيلها فى بطاقة العميل .

الميزانية ومكوناتها الرئيسية :

الميزانية تمثل الوضع المالى فى يوم معين مضى . لذلك يجب على البنك ان يتتبع التطورات التى طرأت على وضع الشركة المالية بعد تاريخ الميزانية ليأخذ تلك التطورات بعين الاعتبار قبل أن يتخذ قرارا بمنح تسهيلات الى الشركة .

ومن المفروض ان تكون ميزانية الشركة مصدقة من قبل مراقبى حسابات قانونيين ومرفقا بها تقرير أولئك المراقبين . وعلى البنك أن ينتبه الى أية تحفظات يبديها مراقبو الحسابات . اما اذا لم تتوافر ميزانية مصدقة فان على قسم الاستعلامات أن يجرى ما يلزم من استعلامات للتأكد من صحة الارقام وللحصول على المعلومات الصحيحة عن الاوضاع المالية للشركة .

وتتكون الميزانية كما تعلمون من جانبين : جانب الاصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين . ويكون هذان الجانبان دوما متوازنين ، اى أن مجموع الارصدة فى الجانب الواحد يساوى المجموع فى الجانب الآخر .

اما الاصول فتبوب عادة فى مجموعات ثلاث هى : الاصول المتداولة والاصول الثابتة واصول اخرى . وفيما يلى المفردات الاعتيادية لتلك الاصول .

الاصول المتداولة :

وهى الاصول التى يمكن تحويلها الى نقد خلال مدة سنة . وتتكون عادة من المفردات التالية :

(أ) النقد فى الصندوق ولدى البنوك .

(ب) اية سندات حكومية ومالية متداولة فى الاسواق المالية . فالشركة تستثمر ما يفيض لديها من نقد فى مثل هذه السندات. ومن المهم ان تكون هذه السندات من النوع الذى يباع بسهولة ولا يتعرض الى تغيرات كبيرة فى السعر . وتدرج عادة قيمة هذه السندات فى الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية ايهما أقل .

(ج) أوراق قبض وذمم . وتمثل قيم هذه الاوراق ثمن البضاعة التى سلمت أو شحنت الى عملاء الشركة قبل قبض قيمتها .

وتمنح الشركات عادة عملاءها تسهيلات فى الدفع بحيث يدفع العملاء قيم البضاعة بعد استلامها بمدد مختلفة (٣٠ يوما أو ٦٠ يوما أو ٩٠ يوما مثلا). ويجب الاخذ بعين الاعتبار ان بعض هؤلاء العملاء يتخلفون عن الدفع اما لصعوبات مالية او بسبب الافلاس . لذلك يتوجب اخذ استدراك مناسب لبعض الديون التى يحتمل عدم تسديدها .

(د) البضاعة ، وتشمل المواد الاولية والبضاعة فى طور التجهيز والبضاعة الجاهزة الموجودة لدى الشركة . ويجب اظهار هذه البضاعة فى الميزانية بسعر التكلفة أو القيمة السوقية ايهما أقل . فقد يتعرض بعض انواع البضاعة الى الفساد أو الكساد أو التدنى فى السعر .

الاصول الثابتة :

هى ممتلكات الشركة التى لا يقصد بيعها وانما تستعمل للانتاج والتخزين والعرض والنقل . فهى اذن تشمل الارض والبنايات والآلات والاجهزة والاثاث ووسائل النقل (سيارات وشاحنات) .

وتظهر هذه الاصول فى الميزانية بسعر التكلفة ناقصا الاستهلاكات المتراكمة حتى تاريخ الميزانية بالنسب المتعارف عليها والمتطابقة حسب القوانين المحلية .

أصول أخرى :

(أ) مصروفات مدفوعة مقدما . فقد تدفع الشركة رسوم تأمين ضد الحريق عن ثلاث سنوات أو قد تدفع سلفا ايجار ماكينات الكترونية حاسبة عن سنتين . ففى هاتين الحالتين يظهر فى الميزانية تحت بند (مصروفات مدفوعة مقدما) رسوم تأمين عن سنتين وايجار ماكينات حاسبة عن سنة واحدة .

(ب) حقوق الامتياز والخلو وقيمتها تعتمد على نوع الامتياز ومركز المكان التجارى . كذلك هناك السمعة وبراءات الاختراعات والعلامات التجارية وهى أصول غير حسيه ، ولكن بعضها ذو قيمة كبيرة للشركة . اما السمعة فلا قيمة لها فيما اذا وقعت الشركة فى صعوبات مالية أو افلست .

هذا فيما يتعلق بالاصول . اما بالنسبة الى الخصوم فتبوب عادة فى باب الخصوم المتداولة او العاجلة (أو الجارية) والخصوم طويلة الاجل ، ثم يلى ذلك حقوق المساهمين .

الخصوم المتداولة :

وهى الديون التى على الشركة ان تسددها الى الغير خلال سنة من تاريخ الميزانية . وتستعمل الشركة اصولها المتداولة لتسديد ما عليها من خصوم متداولة . وان العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة مهمة جدا تلقى ضوءا على الوضع المالى كما سنرى فيما بعد .

اما مفردات الخصوم المتداولة فهى عـادة :

(أ) أوراق الدفع : وتمثل هذه الاوراق قيم البضاعة التى تشتريها الشركة من دائنيها التجاريين والتى يتوجب على الشركة تسديد قيمها فى مدد قصيرة (٣٠ يوما أو ٦٠ يوما أو ٩٠ يوما عادة).

(ب) سندات (كمبيالات)للدفع . وهى تمثل مبالغ استقرضتهـا الشركة من البنك أو دائنين آخرين وحررت الشركة مقابلها كمبيالات .

(ج) مستحقات على الشركة لم تدفع . مثل رواتب واجور وحقوق الموظفين والعمال وفوائد قروض من البنك وفوائد سـندات دين اصدرتها الشركة ورسوم تأمين وغير ذلك مما يستحق على الشركة فى تاريخ الميزانية ولكن لم تدفع فى ذلك التاريخ .

(د) استدراك او احتياطى ضرائب على ارباح الشركة يتوجب دفعها الى الحكومة .

الخصوم طويلة الاجل :

تمثل اية ديون على الشركة يستحق دفعها بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية . فاذا كانت الشركة بحاجة الى المال بسبب التوسع أو غيره وهى لا ترغب فى زيادة رأس المال فهى تلجأ الى اصدار سندات دين تسدد بعد مدة طويلة (١٠ سنوات أو ١٥ سنة مثلا) وتدفع الشركة الى حاملى هذه السندات فائدة معينة فى تاريخ معين (أو مرتين فى السنه) وقـد تنص هذه المستندات على انها مضمونة بموجودات الشركة بحيث انه فى حـالة عدم تسديد السندات فى تاريخ استحقاقها تباع موجودات الشركة وتسدد السندات من ريع البيع قبل أن تسدد اية ديون اخرى على الشركة غير مضمونة .

وبما انه فى هذا النوع من القروض طويلة الاجل يتوجب على الشركة ان تدفع الى الدائنين فوائد بمعدل ثابت فى مواعيد معينة فان على البنك أن يتأكد من ان ارباح الشركة تخضع لعوامل الثبات النسبى . فمثـلا الربح من المتاجرة بالضروريات اكثر ثباتا من ربح الكماليات .

كذلك قد تلجا الشركة الى الحصول على دين طويل الاجل من شركة تأمين أو مؤسسات مالية اخرى مقابل ضمان معين . وعندما يمنح البنك أى قرض او تسهيلات الى الشركة فعليه ان يدرس أية ضمانات قدمتها الشركة الى الدائنين الآخرين على بعض موجوداتها بحيث يحصل البنك على ضمان مناسب مقابل التسهيلات التى يقدمها .

حقوق المساهمين :

تتكون هذه الحقوق من راس المال المدفوع ومن احتياطى راس المال ومن الارباح المدورة من سنوات سابقة ومن الارباح الصافية لسنة الميزانية . وقد يتكون رأس المال من اسهم تأسيسية أو مفضلة يتوجب دفع أرباح لها بنسبة معينة من الأرباح السنوية ومن أسهم عادية أرباحها غير معينة تعتمد على النتائج .

تحليلان للميزانية

التحليل الاول الذى على البنك القيام به لمعرفة الوضع المالى (الحالى) للعميل أو الشركة . وفى هذا التحليل يفترض ان أرقام الميزانية تمثل الواقع وتستخرج نسب معينة تعتبر كمؤشرات تدل على الوضع المالى الحالى . فاذا دلت هذه النسب على وضع سليم يجدر بالبنك أن يقوم بتقدير تصفوى للميزانية اى أن البنك يفترض أسوأ الاحتمالات وهو وقوع الشركة فى مصاعب مالية وتعرضها للافلاس والتصفية ، فيدرس البنك ماذا يكون وضع الشركة فى هذه الحالة ويقدر قيمة كل بند من بنود الميزانية فى حالة بيع ممتلكات الشركة بيعا تصفويا اضطراريا ويحسب اذا كان ريع البيع كافيا لتسديد الديون المضمونة وما هو الجزء من الديون غير المضمونة الممكن تسديده . ان هذا النوع من التحليل يساعد البنك فى تقدير وضع الدين الذى يعطيه للشركة فى حالة افلاسها وماهو الضمان الذى يجدر بالبنك طلبه قبل الموافقة على القرض .

وعلى سبيل المثال اخترنا (شركة الصباغة المحدودة) قدمت ميزانية للبنك وطلبت زيادة التسهيلات .

معلومات عن شركة الصباغة المحدودة :

هى شركة تدار بكفاءة وقد تعاملت مع البنك لعدة سنوات مضت بصورة مرضية . ومدراؤها الثلاثة نشيطون وجادون . وقد طرحت الشركة سندات دين طويلة الأمد مضمونة .

وقبل ثلاث سنوات منح البنك هذه الشركة تسهيلات لغاية ١٫٥٠٠ دينار لغايات المتاجرة مقابل كفالة المدراء الثلاثة متضامنين متكافلين . ورفعت هذه التسهيلات فى السنة الماضية لحد ٢٫٥٠٠ دينار بدون زيادة الضمانات المعطاة من الشركة .

وقد تقدم المدراء مؤخرا بطلب لرفع التسهيلات المقدمة لهم لغاية ٩ر٠٠٠ دينار لتساعدهم في تنفيذ ما يلي :

توسيع انشاءات المصنع بمبلغ	٢ر٠٠٠	دينار
شراء ماكينات بمبلغ	١ر٠٠٠	دينار
شراء سيارات بمبلغ	١ر٠٠٠	دينار
للمتاجرة	٥ر٠٠٠	دينار
المجموع	٩ر٠٠٠	دينار

مقابل ضمانات اضافية هي رهن المصنع لصالح البنك مع العلم بأن سعر السوق لهذا المصنع هو ١٠ر٠٠٠ دينار حاليا .

شركة الصباغة المحدودة

الميزانية كما هي في ١٩٧٣/١٢/٣١

الاصول الثابتة :		**راس المال المدفوع :**	
عقــــار	٩ر٥٦٠	١٠٠٠ سهم عادي (دينار للسهم)	١ر٠٠٠
انشاءات مصنع وماكينات	١٦ر٨٠٠	٥ر٥٠٠ سهم تأسيس (دينار للسهم)	٥ر٥٠٠
اثاث مكتب	١٣٩	سندات دين (طويلة الاجل)	٤ر٠٠٠
ســــيارات	١ر١٣٥	قرض من المدير	٣ر٦٣٦
تأمينات مدفوعة مقدما	١٧٨	احتياطي عــــام	٥ر٠٠٠
الاصول المتداولة :		احتياطي استعادة سندات الدين	٢ر٨٠٠
مواد اولية في المخزن	٢ر٥٤٥	حساب الارباح والخسائر	٧ر٧٦٧
مدينون مختلفون	٣ر٤٧٢	**الخصوم المتداولة :**	
نقــــد	٢ر٢١٥	دائنون متفرقون	٣ر٢٩٩
		استدراك الضرائب	١ر٠٠٠
		ارباح غير مطالب بها	٤٢
		جاري مدين لدى البنك	٢ر٠٠٠
المجموع العام	٣٦ر٠٤٤	المجموع العام	٣٦ر٠٤٤

حســـاب المتاجرة والارباح والخسائر ١٩٧٣/١٢/٣١

بضاعة فى المخزن بدء العام	٣ر٠٩٦	المبيعات	٥٢ر٤٦٠
مشتريات خلال العام	٢٤ر٧٨٠	بضاعة فى المخزن نهاية العام	٢ر٥٤٥
أجور للعمال	١٨ر٦٩٧		
مجمل الربح (منقول اسفله)	٨ر٤٣٢		
	٥٥ر٠٠٥		٥٥ر٠٠٥
اتعاب مجلس الادارة	٩٥٠	مجمل الربح	٨ر٤٣٢
رواتب المديرين	٤ر٠٠٠	خصم تم قبضه	١٠٣
مصروفات عامة	٢٣٨		
استهلاك	٩٥٠		
الربح الصافى (منقول اسفله)	٢ر٣٩٨		
	٨ر٥٣٥		٨ر٥٣٥

حساب التخصيص

استدراك للضرائب	١ر٠٠٠	الربح الصافى (منقول من أعلاه)	٢ر٣٩٧
ارباح الاسهم العادية	١٥٠	الرصيد المدور من السنة السابقة	٧ر٠٧٠
ارباح اسهم التأسيس	٥٥٠		
الرصيد المعقول	٧ر٧٦٧		
	٩ر٤٦٧		٩ر٤٦٧

اعادة ترتيب بنود الميزانية حسب السيولة :

الاصول المتداولة :		**الخصوم المتداولة :**	
النقـــد	٢ر٢١٥	استدراك الضرائب	١ر٠٠٠
مدينون مختلفون	٣ر٤٧٢	ارباح غير مطالب بها	٤٢
مواد أولية فى المخزن	٢ر٥٤٥	دائنون متفرقون	٣ر٢٩٩
المجموع	٨ر٢٣٢	قرض من المدير	٣ر٦٣٦
الاصول الثابتة :		جارى مدين لدى البنك	٢ر٠٠٠
عقار	٩ر٥٦٠	مجموع الخصوم المتداولة	٩ر٩٧٧
مصنع وماكينات	١٦ر٨٠٠	الخصوم طويلة الاجل اكثر من سنة	
سيارات	١ر١٣٥	سندات دين	٤ر٠٠٠
اثاث مكتب	١٣٩	المجموع	١٣ر٩٧٧
مجموع الاصول الثابتة	٢٧ر٦٣٤		
اصـــول اخرى :			
تأمينات مـــدفوعة مقدما	١٧٨		
المجموع العام للاصـــول	٣٦ر٠٤٤		

الاصول — الخصوم = ٢٢٫٠٦٧ وهذا يمثل راس المال الصافي (حقوق المساهمين) الموزع كما يلي :

اسهم تأسيسية	٥٫٥٠٠
اسهم عادية	١٫٠٠٠
احتياطى عام	٥٫٠٠٠
احتياطى استعادة السندات	٢٫٨٠٠
رصيد الارباح	٧٫٧٦٧
	٢٢٫٠٦٧

اذا كانت النتيجة خسارة فيجب تبيانها بالاحمر أو ضمن قوسين كمبلغ يجب طرحه .

التحليل على أساس الوضع القائم

١ — هل تجنى الشركة ارباح مجزية ؟

تستثمر الشركة مصادرها الراسمالية لانتاج الربح . ويمكننا قياس فاعلية الشركة ومقدرتها على تحقيق الربح باحتساب نسبة الربح (قبل الضريبة) المحقق خلال العام الى مجموع المصادر الراسمالية المستغلة خلال العام . وفى حالة الشركة المعينة :

الربح قبل الضريبة = ٢٫٣٩٧ دينارا
المصادر الرأسمالية = رأس المال المدفوع + الاحتياطى العام + سندات الدين طويلة الاجل + احتياطى استعادة السندات + الربح المدور .

= ٦٫٥٠٠ + ٥٫٠٠٠ + ٤٫٠٠٠ + ٢٫٨٠٠
+ ٧٫٧٦٧ = ٢٦٫٠٦٧ دينارا .

(اعتبرنا هنا سندات الدين طويلة الاجل كراسمال مستغل)

$$\text{الفاعلية} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{المصادر الراسمالية}} \times ١٠٠\% = \frac{٢٫٣٩٧}{٢٦٫٠٦٧} \times ١٠٠\% = ٩٫٢\%$$

أى ان كل ١٠٠ دينار من المصادر الراسمالية انتجت ربحا قدره ٩٫٢دينار قبل الضريبة.

ويمكن ان نستعمل نسبة $\frac{\text{الربح الصافى (بعد الضريبة)}}{\text{المصادر الراسمالية}}$ للدلالة على فاعلية الشركة

كذلك تستعمل نسبة اخرى للدلالة على مدى ربح الشركة وهى نسبة :

$$\frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{المبيعسات}} \times ١٠٠٪ = \frac{٢٫٣٩٧}{٥٢٫٤٦٠} \times ١٠٠٪ = ٤٫٦٪$$

او يمكن احتساب نسبة الربح الصافى (بعد الضريبة) الى المبيعات.

ان استعمال مثل هذه النسب ومقابلتها بالسنوات السابقة يعطى فكرة جيدة عن مدى نجاح اعمال المؤسسة وتطورها . وهى تهم مديرى الشركة ومساهميها اكثر مما تهم البنك . فالبنك يهتم فى الدرجة الاولى بسلامة القروض التى يسلفها . ولكن من واجب البنك طبعا ان يعنى عناية كافية بنجاح المؤسسة المقترضة .

٢ — هل لدى الشركة سيولة كافية لمجابهة الطوارىء والخصوم المتداولة وعمليات التشغيل ؟

من الضرورى عادة أن يكون لدى اية شركة اصـول متداولة تزيد على الخصوم المتداولة لتتمكن الشركة من تسديد هذه الخصوم متى تطلب. ولقياس مقدرة الشركة على تسديد خصومها بسرعة تستعمل نسبة $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times ١٠٠٪$ وتسمى هذه النسبة نسبة التداول
(Current Ratio)

ومن المفروض حسبما ورد اعلاه ان تكون هذه النسبة اكبر من ١٠٠٪ وقد تصل الى ٢٠٠٪ او اكثر فى حالة بعض الشركات كى يكون الوضع سليما . ويمثل فائض الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة راس المال العامل للشركة Working Capital الذى يستخدم من اجل تمويل العمليات اليومية اللازمة لتسيير العمل .

اى ان الراسمال العامل = الاصول المتداولة — الخصوم المتداولة.

وفى حالة الشركة المأخوذة كمثال : نسبة التداول = $\frac{٨٫٢٣٢}{٩٫٩٧٧} \times ١٠٠٪ = ٨٣٪$

(اى ان الشركة تستطيع أن تسدد بسرعة ٨٣ دينارا فقط من كل ١٠٠ دينار من الخصوم المتداولة) .

الراسمال العامل = ٨٫٢٣٢ — ٩٫٩٧٧ = (١٫٧٤٥) دينارا .

(اى ان الشركة ليس لديها أى راسمال عامل وتضطر الى الاستدانة لتغطية العجز الحاصل وتكوين راسمال عامل)

ولهذا فان الشركة ستستعمل من اصل القرض المطلوب من البنك مبلغ ٥٠٠٠ر٥ دينار للمتاجرة فيصبح بذلك راسمالها العامل ٥٠٠٠ر٥ — ٧٤٥ر١ = ٢٥٥ر٣ دينارا والشركة بحاجة الى ذلك .

وقد تكون حركات السحب من حساب الشركة لدى البنك والايداع فيه دليلا جيدا على كفاية راس المال العامل أو عدم كفايته . والمهم ان يعرف البنك كيف سيتأثر راس المال العامل للشركة فى حالة منحها التسهيلات التى تطلبها وهل سيصبح لديها فائض كاف لتمويل مايلزمها من معاملات يومية . ان هذا يعتمد على الغرض الذى من أجله طلبت التسهيلات ، ان كان لشراء موجودات ثابتة ام لتمويل العمليات الجاريه .

ويلاحظ مما سبق أن الاصول المتداولة (المستعملة لاحتساب نسبة التداول) تشمل البضاعة . وبما ان البضاعة فى بعض الحالات قد يصعب بيعها بسبب كسادها أو غير ذلك من الاسباب فان البعض يستثنون البضاعة من الاصول المتداولة أو انهم يعتمدون الاصول السريعة ويحسبون النسبة السريعة . (Quick Ratio)

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة — البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فاذا كانت هذه النسبة لاتقل عن (١) فان الوضع يكون سليما . ومن المفيد هنا ان نقابل المصادر الراسمالية الصافية بالاصول الثابتة الصافية للشركة

$$\frac{\text{المصادر الراسمالية}}{\text{الاصول الثابتة}} \times ١٠٠\% = \frac{٢٢٫٠٦٧ + ٤٫٠٠٠}{٢٧٫٦٣٤} \times ١٠٠\% = ٩٤\%$$

(لاحظ اننا اعتبرنا سندات الدين طويلة الاجل اى ٠٠٠ر٤ دينار كراسمال مستثمر مع ان هذا المبلغ هو دين على الشركة يطلب منها بعد مدة طويلة . أما فى التخمين التصفوى فان مثل هذه الديون الراسمالية تعتبر مطلوبات من الشركة تكون مضمونة أو غير مضمونة) .

ان مصادر الشركة الراسمالية اقل من اصولها الثابتة واصول اخرى بمبلغ ٧٤٥ر١ دينارا وهو نفس نقص الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة أى أن :

راس المال العامل = المصادر الراسمالية — الاصول الثابتة (واصول اخرى)
= الاصول السائلة — الخصوم الجارية .

٣) هل تكفى حقوق المساهمين لتسديد الخصوم ؟

نسبة حقوق المساهمين (راس المال+الاحتياطيات + رصيدالارباح) الى مجموع الخصوم .

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم للغير}} \times 100\% = \frac{٢٢٫٠٦٧}{١٣٫٩٧٧} \times 100\% = 158\%$$

ان هذه النسبة عالية وتدل على أن المصادر الراسمالية لدى الشركة تزيد على الخصوم بقدر كاف . وكما ازدادت المصادر الراسمالية مقابل قدر معين من الخصوم قل تعرض الدائنين للخسارة . وبكلمات اخرى فان المصادر الراسمالية تلعب دورا وقائيا ، وبازديادها تزداد امكانية الشركة لمجابهة الطوارىء والنكسات المحتملة قبل أن يتعرض الدائنون لخطر الخسارة .

٤) هل البضاعة رائجة أم ان هناك تراكما فى المخزن ؟

قابل قيمة جردة البضاعة المخزنة بقيمة المبيعات بعد أن يطرح منها الربح الكلى وذلك كما يلى :

(أ) احسب قيمة المبيعات فى الاسبوع (ناقصا الربح) . فقيمة المبيعات خلال السنة بلغت ٥٢٫٤٦٠ دينارا يطرح منها الربح الكلى (٨٫٤٣٢ دينارا) فيكون الناتج ٤٤٫٠٣٨ دينارا أى أن المبيعات فى الاسبوع الواحد =

$$\frac{٤٤٫٠٢٨}{٥٢} = ٤٨٧$$ دينارا تقريبا .

(ب) اقسم قيمة جرد البضاعة (٢٫٥٤٥ دينارا) على المبيعات فى الاسبوع (٨٤٧ دينارا) يكون الناتج ٣ تقريبا ، أى ثلاث أسابيع . أى أن معدل البيع يستنفد البضاعة المخزنة خلال ثلاثة أسابيع . وهذا يدل على أنه لا يوجد تراكم فى البضاعة المخزنة .

٥) هل يسدد المدينون ديونهم للشركة بدون تاخير ؟

قابل رصيد المدينين (الذمم وأوراق القبض) بالمبيعات فى الاسبوع الواحد .

رصيد المدينين = ٣٫٤٧٢ دينارا .

$$\frac{\text{رصيد المدينين}}{\text{المبيعات فى الاسبوع}} = \frac{٣٫٤٧٢}{٨٤٧} =$$ ٤ اسابيع تقريبا .

اى أن معدل تسديد المدينين لديونهم للشركة يضمن تسديد الرصيد المطلوب منهم خلال شهر واحد تقريبا ، مما يدل على أن التسديد لا يتأخر وان الديون موزعة على عملاء يقومون بالتزاماتهم ومن الضرورى ان يكون البنك مطلعا على احوال تسديد هذا النوع من البضائع فى البلد (وذلك باجراء دراسة مقارنة مع شركات مماثلة) ليقرر اذا كان تسديد المدينين للشركة يتم خلال مدة معقولة .

٦) هل تسدد الشركة ديونها لدائنيها بدون تاخير ؟

قابل رصيد الدائنين بالمشتريات .
رصيد الدائنين = ٢٩٩ر٣ دينارا .
المشتريات خلال العام = ٧٨٠ ر٢٤ دينارا .

$$\text{المشتريات خلال الاسبوع الواحد} = \frac{٢٤{,}٧٨٠}{٥٢} = ٤٧٧ \text{ دينارا تقريبا}$$

$$\frac{\text{رصيد الدائنين}}{\text{المشتريات فى الاسبوع}} = \frac{٣{,}٢٩٩}{٤٧٧} = ٧ \text{ اسابيع تقريبا .}$$

أى أن معدل تسديد الشركة لدائنيها التجاريين هو ٧ اسابيع وهى اطول من مدة تسديد المدينين ديونهم للشركة ، وقد يكون هذا ناتجا عن عدم وجود رأسمال عامل كاف لدى الشركة . وعلى كل فمن واجب البنك ان يحقق فى الاسباب وفيما اذا كانت المدة معقولة ولها ما يبررها على ضوء الاحوال السائدة .

* افترضنا هنا ان معظم المبيعات غير نقدية وللحصول على النسبة الدقيقة يجب قسمة الجزء غير النقدى من المبيعات على رصيد المدينين .

٧) ما هى نسبة التسهيلات الى المصادر الراسمالية للشركة ؟

لا يجب أن يصبح البنك فى أية حال من الاحوال مساهما مسيطرا او شريكا مسيطرا فى الشركة ، لذلك يجب أن لاتتعدى التسهيلات الممنوحة للشركة المصادر الراسمالية لتلك الشركة .

وفى المثال موضوع البحث فان التسهيلات لا تتعدى ذلك .

٨) هل الحركات فى حساب الشركة لدى البنك تتناسب مع مبيعاتها ؟

ان اجراء مثل هذه الدراسة قد يلقى ضوءا على احتمال وجود حساب للشركة لدى بنك آخر اذا كانت حركة حساب الشركة بطيئة . وهذا سبب يحدو البنك بمطالبة الشركة تحريك حسابها بما يتناسب مع التسهيلات الممنوحة لها . كما ان مثل تلك الدراسة قد تلقى ضوءا على المبيعات بين الاقسام والدوائر المختلفة فى الشركة . اما المغالاة فى المتاجرة فتدل عليها

الظواهر التالية فى حساب الشركة : (أ) زيادة متوسط الرصيد المدين وارتفاع كبير فى مجموع المسحوبات وانعدام التقلبات فى الرصـــيد من مدين الى دائن . ب) استعمال حد التسهيلات بالكامل فى أغلب الاحيان وزيادات دورية عن الحد المصرح به . ج) عجــز الشركة عن ايــداع مقـــابل وفاء الشيكات التى تسحبها حتى تاريخ تقديمها للبنك . (د) اصدار شــيكات تحمل تواريخ لاحقة .

يتضح لنا من النسب والدراسات السابقة ان نشـــاط الشركة فى المبيعات لا بأس به وان ارباحها الصافية جيدة ، الا ان رأسمالها واحتياطها العام والربح المدور غير كاف بالنسبة الى اصولها الثابتة ونشـــاطها فى المبيعات مما يفقدها رأس المال العامل الكافى . لمعاملاتها اليومية . وهذا يجعل الشركة بحاجة الى زيادة تسهيلاتها من البنك . ونظرا لوضع الشركة المشروح أعلاه ولكفاءة مديريها فليس هناك مانع من أن يفكر البنك فى منح الشركة التسهيلات التى تطلبها .

والآن ينتقل البنك الى اجراء دراسة لما يكون عليه وضــع الشركة ووضع التسهيلات المطلوبة من البنك فيمـــا لو افلست الشركة وجــرت تصفيتها .

ملاحظة :
تسهيلات الجارى المدين المقدمة من البنك الى الشركة لاتسدد عادة فى سنة واحدة بل تجدد هذه التسهيلات لعملاء البنك سنة بعد أخرى (الا اذا كان هنالك سبب موجب) لذلك فهى من الوجهة العمليـــة تســـهيلات متوسطة الاجــل أو طويلة الاجــل . مما يرفع واقعيا الرأس المـــال العامل . ومع ذلك فانه يبقى قليلا وتبقى الشركة فى حاجة الى القرض .

التقدير التصفوى للميزانية

يجب أن يكون من المفهوم جيدا ان هذا التقدير ما هو الا واحـــد من الفحوص المتعددة للميزانية . لذلك فان الاعتماد عليه وحده منفردا لايؤدى الى القرار الصحيح فى منح التسهيلات المطلوبة أو عدمه . اننا معنيـــون فى الدرجة الاولى بأوضاع العميل وكيفية ســـير أعمـــاله فى وقت طلب التسهيلات . وهذه الاوضاع حللناها فيما سبق . أما التقدير التصـــفوى فهو يدلنا على ما تكون عليه أوضاع العميل فى حالة التصفية أو الافلاس ويفيدنا فى تعيين التسهيلات الممكن منحها والضمانات التى نطلبهـــا من العميل .

اسس التقدير التصفوى :

١) تقدير الخصوم :
يجب أن يضاف الى مجموع الخصوم الحقيقية المبينة فى الميزانيـــة (ولا يدخل فيها رأس المـــال والاحتياطى الراسمالى) :

أ) اية التزامات ومطلوبات طرأت او ستطرأ بعد تاريخ الميزانية .

ب) الفرق بين الحد الاعلى للقـــرض المطلوب وبين الرصـــيد المطلوب من العميل للبنك بتاريخ الميزانية .

ج) اية ضرائب تستحق على أرباح العميل لم يتم ادخالهـــا فى حســـاب الارباح والخسائر .

د) المخاطر المقدرة والمترتبة على العميل فى التزاماته فى الكفالات وغيرها ;

هـ) اية مطلوبات أخرى (ان كانت معلومة) تطلب من العميل شخصيا اذا كان هو المسئول الوحيد عن الاعمال التى يطلب تسهيلات من أجلها .

ويطرح من المجموع اعلاه اية ديون على العميل يتم تأجيل دفعهـــا للدائن فى حالة الافلاس مثل القروض التى يقدمها الشركاء الى الشركـــة أو الزوجة الى زوجها اذا كان القائم الوحيد بالاعمال والمسئول عنها .

ويجب معرفة الديون المفضـــلة على الشركـــة كالضرائب والـــديون المضمونة برهن مثلا والديون غير المضمونة لنتمكن من حســـاب ما يمكن تسديده للديون الاخيرة مما قد يتبقى من حصيلة بيع موجودات الشركة .

مجموع الخصوم فى الميزانية = ٩ر١٣ ألف دينار + النقد من البنك عند رفع التسهيلات .

= ٠ر٧ آلاف دينار

المجموع = ٩ر٢٠ الف دينار وهو المجموع الكلى للخصوم بعد الموافقة على التسهيلات .

٢) تقدير الاصول :

فى حالة الافلاس وعرض أصول الشركة للبيع فان هذه الاصول تباع بثمن أقل من ثمنها الحقيقى . والثمن الممكن تحصيلة يعتمد على وضـــع الاصول اذا كانت جديدة أو قديمة كما يعتمد على نوعها ومدى الطلب عليها فى السوق . وتضع البنوك عادة نسبا مئوية معينة تضرب بها قيمالاصول المختلفة (كل نوع نسبة معينة) لتقدير القيمة التصفوية لتلك الاصول .

ونورد فيما يلى على سبيل المثال النسب التى يعتمدها أحد البنوك مع العلم بأن هذه النسب ليست ثابتة لجميع المناطق والعملاء بل هىتتغير من منطقة لاخرى ومن عميل لآخر حسب الاوضاع السائدة .

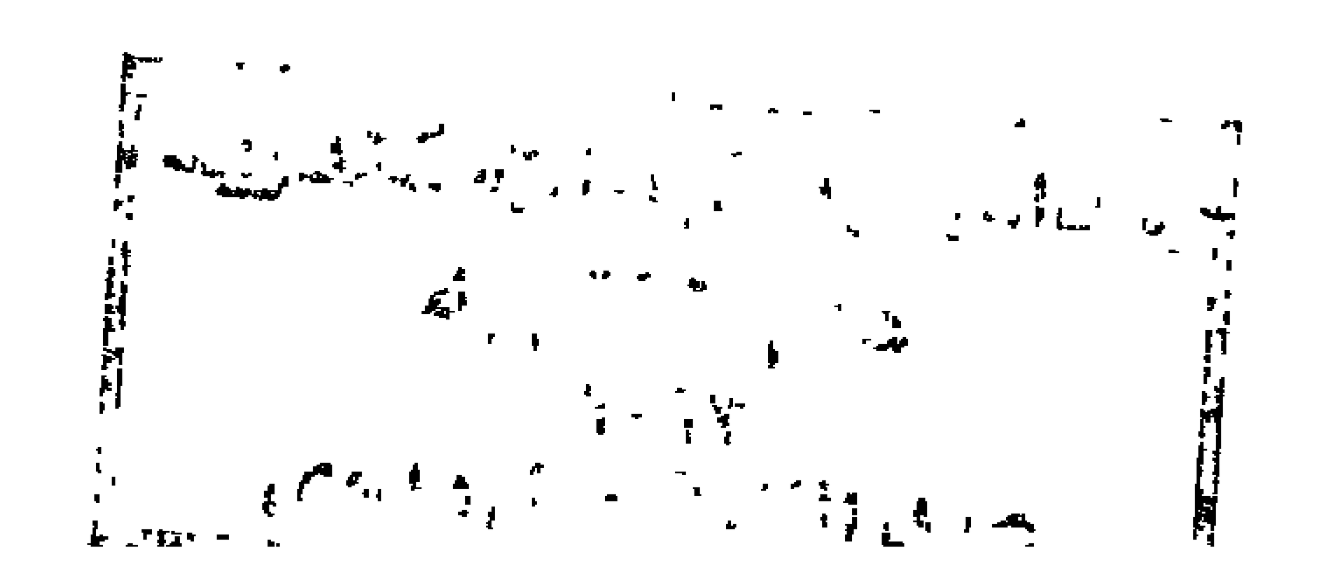
— مدينون مختلفون : ٨٠٪
— مواد أولية ٦٦ر٧٪
— عمارة المصنع المملوكة بالكامل من القيمة السوقية مع امكانية اخلائه ٤٠—٦٦ر٧٪
— الماكينات والآلات (قديمة) ١٠٪
— اثاث المكاتب ١٠٪
— مبالغ مدفوعة مقدما. لاشيء
— حبوب محصودة : ٥٠٪
— بضائع مخزنة : ٥٠٪
— مواد فى طور التصنيع ٦٦ر٧٪ (تعتمد على طبيعة البضاعة وقابلية بيعها)
— ممتلكات للاستثمار (بيوت ، دكاكين مكاتب .. الخ) : ٥٠—٦٦ر٧٪
— الماكينات والآلات (جديدة) . ٢٠٪
— قروض لمدراء الشركة : لاشيء
— مواشى حية : ٥٠ — ٦٦ر٧٪
— حرس الأرض وفلاحتها : لاشيء

ولتقدير القيمة التصفوية للاصول نقدر الوضع النقدى للعميل ثمقيمة الاصول الاخرى .

أ) الوضع النقدى :

يوجد للعميل نقد لدى البنك مقداره ٢ر٢ ألف دينار ، وفى حالةمنحه التسهيلات الجديدة (أى رفع الحد الاعلى للجارى المدين من ٢ الى ٩آلاف دينار) سيقبض العميل ٧ آلاف دينار فيصبح لديه ٢ر٩ ألف دينار يجبعلينا ان نقدر قيمتها التصفوية على ضوء كيفية التصرف فيها كما ورد فى طلبه .

كيف تصرف	المبلغ المدفوع (الف دينــار)	نسبة التقدير التصفوى	القيمة التصفوية (الف دينــار)
لتوسيع المصنع	٢ر٠	٥٠٪	١ر٠
لشراء ماكينات	١ر٠	٢٠٪	٠ر٢
لشراء سيارات	١ر٠	٣٣ر٣٪	٠ر٣
لدفع ضريبــة	١ر٠	١٠٠٪	١ر٠
للمتاجرة	٤ر٢	٥٠٪	٢ر١
المجموع	٩ر٢	تصبح قيمتها التصفوية	٤ر٦



ب) تقدير الاصول الاخرى :

نوع الاصول	القيمة الدفترية (الف دينار)	نسبة التقدير التصفوية	القيمة التصفوية الف دينار)
مدينون	٣ر٥	٨٠ ٪	٢ر٧
مواد أولية مخزنة	٢ر٥	٦٦ر٦ ٪	١ر٧
عقـار	٩ر٦	٥٠ ٪	٥ر٠ تقريبـا
مصنع وماكينات	١٦ر٨	١٠ ٪	١ر٧
سيارات	١ر١	٢٠ ٪	٢ر٠
اثاث مكتب	١ر٠		— (مهمل)
مدفوع مقدما	٢ر٠		— (مهمل)
المجموع	٣٣ر٨		١١ر٢

لذلك تكون القيمة التصـفوية لجميع أصـول العميل
= القيمة التصفوية للوضع النقدى + القيمة التصفوية للاصول الاخرى .
= ٤ر٦ الف + ١١ر٣ الف = ١٥ر٩ الف دينـار .

٣) تقدير النسبة من الديون غير المضـمونة الممكن تسـديدها :

تسدد بادىء ذى بدء الديون غير المضمونة والمفضلة وهى :

رهن للبنك	= ٦ر٠ آلاف دينار (٦٠٪ من القيمة)
ضريبة	= ١ر٠ الف (١٠٠٪ من القيمة)
سندات دين	= ٤ر٠ آلاف دينار (١٠٠٪ من القيمة)
الدائنون المتفرقون	= ١ر٦ آلاف دينار
المجموع	١٢ر٦ الف دينار

فيبقى من حصيلة قيمة الاصول مبلغ ١٥ر٩ — ١٢ر٦ = ٣ر٣ الف دينـار

لتسديد المتبقى من الديون (غير المضمونة) البالغ ٢٠ر٩ — ١٢ر٦
= ٨ر٣ الف دينار

اى انه لا يمكن تسديد هذه الديون غير المضمونة ١٠٠٪ بالكـامل

اذ أن نسبة تسديد هذه الديون = $\frac{٣ر٣}{٨ر٣}$ × ١٠٠٪ = ٤٠٪ تقريبا .

فيدفع لكل دائن غير مضمون ٤٠٪ من دينه فقط .

٤) تقدير وضع البنك :

رسك التسهيلات المطلوبة للبنك = ٠ر٩ آلاف دينار
ناقصا الضمان المباشر (الرهن) للبنك = ٠ر٦ آلافدينار
الرصيد المطلوب للبنك = ٠ر٣ آلاف دينار

يسدد منه من المتبقى من قيمة أصول الشركة ٤٠٪ كما ذكر اعلاه أى ٣ × ٤٠٪ = ٢ر١ الف دينار تقريبا ·

فيبقى رصيد غير مسدد = ٨ر١ ألف دينار تقريبا .

يدفع منه مبلغ ٥ر١ ألف دينار كفالة الشركاء الشخصية وهى الضمانة التى كانت قدمت أصلا عند منح التسهيلات فى البدء ·
فيكون المبلغ المتبقى دون تسديد من أصل التسهيلات = ٣٠٠ دينار .

أى انه فى حالة موافقة البنك على جعل التسهيلات للشركة ٩ آلاف دينار يكون البنك معرضا لخسارة ٣٠٠ دينار اذا أفلست الشركة .

وهذا رسك معقول قد يقبل البنك بتحمله ولا سيما اذا كانت الشركة ذات سمعة طيبة ومدراؤها ذوو خبرة وادارة حكيمة .

ملاحظة : فى هذه الحالة موضوع البحث لا يسترد الشركاء أىجزء من رأسمالهم واحتياطهم الرأسمالى . أما لو كانت قيمة الاصول تزيد على الخصوم فان الفرق بينهما يوزع على المساهمين بنسبة المساهمة .

مثال ثان

شركة منتجات ملابس نسائية تتقدم الى البنك بطلب للحصول على قرض بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه بدون أى ضمان وذلك لتدفع ٠٠٠ر٤ جنيه ضريبة و ٠٠٠ر٣ جنيه للدائنين و ٠٠٠ر٣ جنيه لشراء بضائع · وبعد أن يتأكد البنك (من تحليل ميزانية الشركة على أساس الوضع القائم) من أن وضعها حسن يباشر التحليل على أساس الوضع التصفوى .

ميزانية الشركة كما هى فى ١٩٧٣/١٢/٣١

تقدير الاصول على اساس البيع التصفوى	الاصول	جنيه	الخصوم	جنيه
٢ر٠٠٠	النقد (دفع أرباح للمساهمين)	٢ر٠٠٠		
١٦ر٠٠٠	مدينون (موزعة على عملاء مليئين)	٢٠ر٠٠٠	أوراق دفع	١٧ر٠٠٠
٣ر٠٠٠	مواد خام	٥ر٠٠٠	دائنون (المصنع كضمان	٥ر٥٠٠
٣ر٠٠٠	بضاعة جاهزة	٩ر٠٠٠	دائنون بالتقسيط (بضمان السيارات	٣ر٥٠٠)
٥ر٠٠٠	المصنع (مرهون)	٨ر٠٠٠	سندات دين (بضمان ممتلكات الشركة ضمانا من المرتبة الثانية)	١٠ر٠٠٠
٢ر٠٠٠	الماكينات	٦ر٥٠٠	ضرائب	٤ر٠٠٠
٤ر٠٠٠	سيارات جديدة	٥ر٥٠٠	رأس المال والاحتياطيات ورصيد الارباح والخسائر	٢٠ر٠٠٠
——	الشهرة	٦ر٠٠٠	ارباح للتوزيع (دفعت فيما بعد)	٢ر٠٠٠
٣٥ر٠٠٠	المجموع	٦٢ر٠٠٠	المجموع	٦٢ر٠٠٠

يتضح أن مجموع الخصوم (باستثناء رأس المال) = ٤٢ر٠٠٠
يضاف القرض المطلوب من البنك = ١٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم بعد الموافقة على القرض = ٥٢ر٠٠٠
القيمة التقديرية التصفوية لجميع الأصول = ٣٥ر٠٠٠ جنيه

يضاف الى ذلك استخدامات الشركة للقرض :
٤ر٠٠٠ جنيه ضرائب = ٤ر٠٠٠
٣ر٠٠٠ جنيه للدائنين = ٣ر٠٠٠

٣ر٠٠٠ جنيه ثمن بضاعة تقدر الشركة
قيمتها فى حالة بيعها فى التصفية بمبلغ = ١ر٠٠٠
المجموع = ٤٣ر٠٠٠

اى أنه بعد بيع موجودات الشركة بيعا تصفويا يقـدر البنك بأن ريع البيع هو ٤٣ر٠٠٠ جنيه يستعمل لتسديد الديون المختلفة على الشركة

البالغ مجموعها ٥٢٫٠٠٠ جنيه أى ان معدل التسديد لجميع الديون هو ٨٢٫٧٪ (كل جنيه من الديون يناله ٨٢٧ مليما) . ولكن معدل تسديد الديون غير المضمونة أقل من ذلك اذ لابد من تسديد الديون المضمونة أولا ، ثم يستعمل ما يتبقى من رصيد البيع لتسديد الديون غير المضمونة. لذلك فالاحتساب الصحيح يكون كما يلى :

الدائنون المضمونون والمفضلون .

	جنيه
دائنون بضمانة المصنع	٥٫٥٠٠
دائنون بضمانة السيارات	٣٫٥٠٠
سندات دين (ضمان جميع الممتلكات مرتبة ثانية)	١٠٫٠٠٠
ضرائب	٤٫٠٠٠
ارباح للتوزيع تم توزيعها	٢٫٠٠٠
المجموع	٢٥٫٠٠٠

فيتبقى بعد دفع تلك الديون مبلغ ٤٣٫٠٠٠ — ٢٥٫٠٠٠ = ١٨٫٠٠٠ جنيه لدفع ما يتبقى من الديون غير المضمونة وقيمتها :

٥٢٫٠٠٠ — ٢٥٫٠٠٠ = ٢٧٫٠٠٠ جنيه

اى ان نسبة تسديد الديون غير المضمونة = $\frac{١٨٫٠٠٠}{٢٧٫٠٠٠}$ = $\frac{٢}{٣}$ أو ٦٦٫٧٪ . وبما ان الدين المطلوب من البنك هو بدون ضمانة فان مخاطرة البنك فى منح القرض تكون بنسبة ٣٣٫٣٪ اى ان البنك يتعرض الى خسارة محتملة قدرها ٣٫٣٣٣ جنيها من أصل القرض المطلوب (١٠٫٠٠٠ جنيه) فيما اذا افلست الشركة . فهل يقبل البنك هذه المخاطرة ان البنوك فى كثير من الاحيان قد تقبل مثل هذه المخاطرة على ضوء وضع الشركة القائم ومقدره وسمعة مديريها وتطور الشركة السليم فى حين ان البنوك قد ترفض اعطاء قرض لشركة قد يتبين من التحليل التصفوى انه لا توجد مخاطرة فى حالة التصفية وذلك اذا كان البنك غير مطمئن لطريقة تطور أوضاع الشركة وغير

دراسة مقارنة لميزانيات سنوات متعددة

من المهم ان تجرى دراسة مقارنة لميزانيات سنتين أو بضع سنين متتالية لنتمكن من معرفة التطورات التى حدثت فى بنود الميزانية وفى النسب المهمة . اذ ان للتغيرات الطارئة فى السنوات السابقة مدلولات مهمة عن كيفية تطور الاوضاع المالية سواء من حيث المبيعات والربح وحقوق المساهمين وغير ذلك . ومن المفيد ان يدرس البنك حركة أموال الشركة من حيث مصدرها وكيفية استخدامها خلال كل سنة أو فترة من الفترات ، لان مثل هذه الدراسة تمكن البنك من التعرف بشكل مبدئى على قدرة الشركة طالبة القرض على تسديده فى المستقبل . فمثلا اذا تبين ان الشركة حصلت فى السنة السابقة على معظم اموالها عن طريق قروض من الموردين ومن البنوك وان القسم الاكبر من هذه القروض استعمل فى شراء معدات فان قدرة الشركة على التسديد تكون محدودة ويجب التاكد من ان ايرادات الشركة ستكفى فى المستقبل لتسديد الالتزامات القائمة والالتزامات الجديدة فيما اذا وافق البنك على منح الشركة قرضا . ولناخذ كمثال موضح لذلك الميزانيتين لشركة الانتاج عن سنتى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ المفصلتين كما يلى :

شركة الأنتاج

الاصـــــول	الميزانية في ١٦٧٢/١٢/٣١	الميزانية في ١٩٦٣/١٢/٣١	حركه الاموال استخدام	حركه الاموال مصادر
	ل.ل	ل.ل	ل.ل	ل.ل
اصول متداولة				
نقـــــد	١٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	
بضـــاعة	٢٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	
مدينـــــون	١٥٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	
أوراق قبض	٢٥٠ر٠٠٠	٤٥٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	
اصول ثابتــــة				
آلات (بعد الاستهلاك)	٣٧٠ر٠٠٠	٣٢٠ر٠٠٠		٥٠ر٠٠٠
وسائل نقل (بعد الاستهلاك)	٨٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠		٣٠ر٠٠٠
اثاث (بعد الاستهلاك)	٥٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠		٢٠ر٠٠٠
اصول اخرى :				
مدفوعات مقدمة عن عقود شراء	٢٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	
مجموع الاصول	١ر٤٠٠ر٠٠٠	٢ر١٠٠ر٠٠٠		

الخصوم	١٩٧٢/١٢/٣١	١٩٧٣/١٢/٣١	استخدام	مصادر
	ل.ل	ل.ل	ل.ل	ل.ل
خصوم متداولة :				
أوراق دفع	٢٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠		٢٠٠ر٠٠٠
دائنون	٣٠٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠		٥٠ر٠٠٠
قرض قصير الاجل	٢٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	
مستحقات ضرائب	١٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠		١٠٠ر٠٠٠
مستحقات عمال	٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠		٥٠ر٠٠٠
خصوم طويلة الاجل :				
قرض شركة تأمين	٢٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠		
سندات	١٠٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠		٢٥٠ر٠٠٠
حقوق المساهمين :				
أسهم ممتازة	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠		
أسهم عادية	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠		
أرباح محتجزة	٥٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠		٣٥٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم ورأس المال	١ر٤٠٠ر٠٠٠	٢ر١٠٠ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٠٠	١ر١٠٠ر٠٠٠

لقد اضفنا الى الميزانية عمودين يبين فيهما مصادر الاموال وكيفية استخدامها . ومن المسلم به انه اذا حدثت زيادة فى بند من بنود الاصول فان تلك الزيادة تمثل استخداما للاموال . فمثلا اذازاد رصيد قيمة البضاعة فى نهاية ١٩٧٣ عنه فى نهاية ١٩٧٢ فذلك يعنى ان الزيادة استخدمت فى البضاعة . اما اذا حدث نقص فى رصيد البضاعة فهذا يعنى توفر مصدر للتمويل . والعكس صحيح بالنسبة الى اى بند من بنود الخصوم ، فزيادة الرصيد هنا يوفر مصدرا للتمويل ، واى نقص يحدث فى الرصيد هو استخدام للاموال .

وبما ان الارباح الصافية بعد الضرائب المحققة خلال العام هى مصدر تمويل تستخدم الشركة جزءا منه للتوزيع على المساهمين وتستبقى الرصيد كأرباح محتجزة لذلك يجب أن تأخذ تلك الارباح بعين الاعتبار فى جدول حركة الاموال خلال عام ١٩٧٣ .

وعلى فرض ان ارباح الشركة الصافية القابلة للتوزيع فى سنة ١٩٧٣ كانت ٨٠٠٫٠٠٠ ل.ل. ، وبعد تجميع البنود يصبح جدول حركة الاموال كما يلى :

حركة الاموال عن العام المنتهى فى ١٩٧٣/١٢/٣١

٪	استخدام	التفاصيل	٪	مصادر	التفاصيل
		عمليات التشغيل :			
٢٥ر٨	٤٠٠ر٠٠٠	بضاعة (مواد)	٦ر٥	١٠٠ر٠٠٠	مخصصات استهلاك
		تمويل عمليات البيع :			ائتمان تجارى :
		٥٠ر٠٠٠ نقد			٢٠٠ر٠٠٠ أوراق دفع
		٢٠٠ر٠٠٠ اوراق قبض			٥٠ر٠٠٠ دائنون
٢٥ر٨	٤٠٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠ مدينون			١٠٠ر٠٠٠ مستحقات ضرائب
			٢٥ر٨	٤٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠ مستحقات عمال
		تصفية ائتمان تجارى :			
١٢ر٩	٢٠٠ر٠٠٠	قروض قصيرة الاجل			ديون طويلة الاجل :
٦ر٥	١٠٠ر٠٠٠	قروض شركة التأمين	١٦ر١	٢٥٠ر٠٠٠	سندات دين
		توزيع ارباح :			زيادة حقوق المساهمين :
		٤٠٠ر٠٠٠ توزيع للمساهمين	٥١ر٦	٨٠٠ر٠٠٠	ارباح قابلة للتوزيع
٢٩	٤٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠ توزيع للعمال	٪١٠٠	١ر٥٥٠ر٠٠٠	
٪١٠٠	١ر٥٥٠ر٠٠٠				

وبدراسة المصادر وطرق الاستخدام يتضح ما يلي :
١ — ان التمويل الداخلي خلال عام ١٩٧٣ مكون من :
٨٠٠,٠٠٠ل.ل ارباح قابلة للتوزيع
١٠٠,٠٠٠ل.ل. استهلاكات .

اى ما مجموعه ٩٠٠,٠٠٠ل.ل او نحو ٥٨٪ من مجموع مصادر التمويل (١٥٥٠,٠٠٠ ل.ل) . وهذه نسبة كبيرة اى ان الشركة اعتمدت بصورة رئيسية على نفسها لا على زيادة مديونيتها لتحقق الاموال اللازمة .

٢ — استخدمت الشركة ٨٠٠,٠٠٠ ل.ل اى نحو ٥٢٪ من المصادر فى تمويل العمليات الجارية اى عمليات التشغيل والبيع (زيادة النقد والبضاعة واوراق القبض والمدينين) و ٤٥٠,٠٠٠ ل.ل (٢٩٪ من الاموال) وزعتها على المساهمين والعمال . فالقسم الاكبر من الاموال استخدم فى زيادة اصول جارية قابلة للتصفية . لذلك فان الشركة اتبعت طريقا سليما فى الحصول على الاموال وفى استخدامها . وهذا يشجع البنك على النظر فى منح الشركة تسهيلات . اما اذا كانت شركة تطلب قروضا من الغير لتسدد التزامات سابقة عليها ولتتمكن من دفع الاجور وغير ذلك فان البنك يتردد فى منحها تسهيلات . ومن الضرورى أن يعرف البنك القصد من التسهيلات المطلوبة .

ومن الضرورى ان يخصص البنك لكل شركة (أو عميل) يمنحهما تسهيلات كشفا منظما يظهر التطورات التى تطرأ على بنود الميزانية وعلى النسب ذات المدلولات المهمة خلال عدة سنوات . وكذلك لابد من مقابلة اوضاع الشركة مع أوضاع شركات مماثلة ليكون البنك فكرة صحيحة عن وضع الشركة المستقلة . وفى بعض البلدان تضع مؤسسات مختصة معدلات لكل نوع من انواع الشركات بحيث يسهل على محلل الميزانية ان يقابل أوضاعها بتلك المعدلات .

ويجب الانتباه الى ان الكثير من الشركات تنشط اعمالها فى مواسم معينة خلال السنة وليس فى آخرها . لذلك فان الميزانية فى نهاية السنة لاتعطى الفكرة الصحيحة عن اوضاع الشركة . ولابد للمحلل من ان يطلب ميزان مراجعة لاشهر متتالية خلال السنة .

وختاما فان ما ورد فى هذه المحاضرة ليس الا موجزا يعطى فكرة عن التحليل والجدير بالذكر انه فى عصرنا هذا تنوعت الاختصاصات ؛ فهناك محللون مختصون بتحليل ميزانيات الشركات الصناعية (مع تنوع الاختصاص فى هذا المجال حسب نوع الصناعة) ومحللون لميزانيات الشركات التجارية .. الخ . ومن المهم ايضا ان نؤكد ان قرار البنك فى منح التسهيلات لا يعتمد فقط على نتائج التحليل ، فهذه النتائج ما هى الا مؤشرات تساعد على اتخاذ القرار ، وهناك عوامل اخرى كما سبق أن اشرنا) يجب أخذها بعين الاعتبار .

